

سباق ضد الزمن في الجزائر من أجل استفتاء شعبي بلا احتجاجات

الماضي، حيث نظم عشرات من المحتجين مسيرات شعبية معزولة في مدن المدينة وبجاية والبويرة ومستغانم وعنابة وتيزي وزو، لكنها لم تحقق الصدى المنشود، في ظل غياب إجماع وتعبئة منظمة لعودة منتظرة للاحتجاجات بنفس صخب الأشهر التي سبقت جائحة كورونا.

وفيما نفى وزير الاتصال والناطق الرسمي باسم الحكومة عمار بلحيم، في تصريح إعلامي "وجود سجناء رأي" في بلاده، وجهت تشيكية الدفاع عن معتقلي الرأي، السلطة بالاستمرار في حملة التوقيفات والسجن في حق الناشطين المعارضين، رغم محاولات الظهور في ثوب التهدة مع الشارع.

وذكرت في بيان لها أن "أكثر من 50 ناشطا لا زالوا في السجن، بسبب مواقفهم السياسية، وأن حملة الاعتقالات في حق الناشطين السياسيين والمدونين ورواد شبكات التواصل الاجتماعي لا زالت مستمرة، وأن القضاء لا زال يصدر أحكامه في حق هؤلاء دون تبرئتهم".

وكانت منظمات حقوقية ومهنية محلية وإقليمية ودولية، قد وجهت انتقادات شديدة للسلطات الجزائرية، على خلفية ما وصفته بـ"الحكم القاسي" على الإعلامي خالد درارني، الذي يقضي عقوبة ثلاث سنوات سجن نافذة، وحذرت منظمة مراسلون بلا حدود، تجاهل السلطة لدعوات إطلاق سراحه الفوري، وحملتها مسؤولية أي ضرر يلحقه في السجن، بعد ظهوره في وضع صحي غير مطمئن.

الفاعلون في الحراك الشعبي يكثفون جهودهم لجمع أنصارهم وكسر الحصار المفروض عليهم والعودة إلى الميدان

ومن المرتقب أن يعرف الصحافي خالد درارني (40 سنة)، الذي تحول إلى رمز للنضال من أجل حرية الصحافة، قرار محكمة الاستئناف بعد محاكمته الثلاثاء الماضي.

وفي 10 أغسطس، صدر حكم بالسجن ثلاث سنوات مع النفاذ وغرامة تبلغ خمسين ألف دينار (330 يورو) بحق درارني، مدير موقع "قضية تريبون" ومراسل قناة "تي.في.موند" الفرنسية ومنظمة "مراسلون بلا حدود" في الجزائر، بتهمة "المساس بالوحدة الوطنية والتريض على التجمهر غير المسلح".

وتم توقيفه عقب تغليفه في السابع من مارس في العاصمة نظاهرة للحراك، وهو متهم أيضا بانتقاد السلطة السياسية عبر صفحته على فيسبوك.

وفاجأ الحكم القاسي زملاءه الصحافيين الذين شكلوا لجنة للدفاع عنه في الجزائر وفي الخارج وخصوصا في باريس حيث تجمع مئات منهم الأحد للمطالبة بالإفراج "الفوري" عنه نظرا لوضعه الصحي "المقلق".

وخلال جلسة الاستئناف في الحكم بالسجن ثلاث سنوات الصادر على درارني، عاودت النيابة طلب السجن أربع سنوات وغرامة مالية بقيمة 50 ألف دينار (330 يورو).

ولا يكاد يمر يوم من دون توقيف ناشطين من الحراك أو معارضين أو صحافيين أو مدونين، أو محاكمتهم أو ملاحقتهم وفي بعض الأحيان سجنهم.



الشارع بالمرصاد

خصوم قيس سعيد يتصيدون أخطاءه لإضعافه سياسيا وشعبيا

الارتباك الدبلوماسي والتشنج مدخل النهضة وحلفائها لضرب الرئيس



الرئيس في مرمى الانتقادات مجددا

استجاب من أشرف على إدارة أزمة انتشار فيروس كورونا وأساء التصرف في مواجهتها. واعتبر أن "الساھرين على إدارة الأزمة فشلوا في مجابهتها بالتعاويذ في الحجر الصحي لأكثر من شهرين، خاصة أن المعطيات والدراسات التي توفرت منذ منتصف شهر فبراير الماضي حددت الشريحة الأكثر عرضة لمخاطر هذا الوباء وانخفاض عدد الحاملين للفيروس من أعمارهم دون 15".

ويقول متابعون إن حملة الانتقادات التي تستهدف الرئيس تستفيد منها حركة النهضة بدرجة الأولى، التي تريد إحكام قبضتها على السلطة من باب البرلمان. وأشار الأمين العام للحزب الجمهوري عصام الشابي في تصريح لـ"العرب" إلى أن "هناك حملة على الرئيس انطلقت مباشرة بعد فوزه من الانتخابات".

وحسب الشابي فإن "خصوم الرئيس الذين لم يقبلوا بوجه جديد في قرتاج هم وراء هذه الحملة التي بدأت مبكرا تارة ضد ائتلاف أخبار كاذبة وطورا باصليدار أخطائه".

ومع ذلك يرصد الشابي نقاط ضعف في أداء الرئاسة عرضتها تبعا لذلك للانتقادات واسعة خاصة في ما يتعلق بالدبلوماسية الخارجية.

وأثار إنهاء مهام قيس قبطني مندوب الدائم لدى منظمة الأمم المتحدة تساؤلات عن أسباب هذه الخطوة خاصة أن الرئيس هو من اختاره لهذا المنصب.

وفيما أوضحت الخارجية التونسية أن قرارها سببه التصريحات الصحافية "المفاجئة" التي أدلى بها قبطني لوسيلة إعلام أجنبية، حيث قال قبطني إنه قرر تقديم استقالته من السلك الدبلوماسي "بعد قرار السلطات التونسية بإعفاءه من منصبه" الذي لم يشغله سوى 5 أشهر، إلا أن متابعين يعززون ذلك إلى التخبط والارتباك في الدبلوماسية التونسية.

ويعتبر الشابي أن إقالة المندوب الأممي كانت الفطرة التي أفاضت الكأس على غرار تعامله مع حكومة المشيشي. وراى أن هذا الأداء لا يبعث على الارتياح وهو أيضا خروج عن النص الدستوري والصلاحيات المخولة للرئيس. واعتبر أن أداء الرئيس ضعيف ومرتبك ويمثل هدية بالنسبة لخصومه. لكنه استدرك بالقول إن الرئيس بوسعه التدارك في ظل موقعه على رأس السلطة الذي يشكل أبرز عناصر السلطة والاستقرار.

ويرى متابعون أن إضعاف الرئيس الذي دخل على خط الخلافات من مصلحة النهضة والتحالف البرلماني (النهضة قلب تونس، وائتلاف الكرامة) الذي شكل في أعقاب تمرير حكومة المشيشي. ويشير الشابي إلى أن التحالف البرلماني الذي انتزع أوراق تشكيل الحكومة من الرئيس يريد أن يمضي قدما في إضعاف دوره وتقليص نفوذه. وحذر من أن دخول الرئيس في عزلة بعدم تواصله مع بقية القوى السياسية وعدم وجود فريق رئاسي ناجح هما عاملان سيسهلان مهمة خصومه في الاستمرار باستهدافه.

المشيشي لنفسه لكن الأخير يجب يكون رجل الجميع. وبين أن المشيشي مصر على أن يبعث برسائل على أنه ليس الوزير الأول وإنما رئيس حكومة كامل الصلاحيات. ورجح أن "يكون الصراع أقل حدة مما هو متداول، حيث يبدو الصراع بين قرتاج والخصبة مبالغا فيه باعتبار أن متخيلة رئيس الجمهورية كبيرة في الحكومة وأبرزها وزير الداخلية وهو صديق سعيد".

ويلاحظ متابعون أن خصوم الرئيس التونسي الذي وصل إلى الحكم من خارج المنظومة التقليدية يتصيدون أخطاءه لإضعافه أمام قاعدته التي منحته فقتها بنسبة تصويت عالية وتسجيل نقاط سياسية على حساب تآكل رصيده الشعبي.

وعلى غرار المناكفات السياسية والمعرفة المحترمة على الصلاحيات، يشكل الارتباك في الدبلوماسية التونسية عبر إقالات وتعيينات متواترة ومفاجئة، إضافة إلى القرار المتسرع في فتح الحدود أعقاب النتائج الإيجابية الأولى في أزمة وباء كورونا نقاط ضعف في أيدي خصوم الرئيس لإظهار فشل منظومة الحكم الجديدة في البلاد. وطالب المراهي بتشكيل لجنة تحقيق برلمانية لتولي

البرلمانية ووضعه في السلطة التنفيذية دون أن يكون له حزام كاف لحكومته مما يجعله دمية بيد الأحزاب. وحسب المراهي فإن المشيشي "قطع مع ولسي نعمته رئيس الجمهورية قيس سعيد وراى أن استمراريته على رأس الحكومة مرهونة بالحزام السياسي الاصطناعي الذي سيدعم حكومته مقابل الحصول على نصيب من السلطة".



عصام الشابي
أداء الرئيس ضعيف
ومرتبك ويمثل هدية
بالنسبة لخصومه

وحذرت أطراف سياسية من انعكاس هذا الخلاف على الاستقرار السياسي، كما أنه قد يعيق الهوة بين الشارع وخصوصا الطبقات الاجتماعية المسحوقة التي تنتظر من الحكومة الجديدة الفتاة جديدهمومها ومشاعها.

وعزا المحلل السياسي برهان بسيس توتر العلاقة بين رئيس الجمهورية ورئيس إلى عدة مسببات بينها رغبة الرئيس في تشكيل حكومة على المقاس. وأوضح بسيس في تصريحات لوسائل إعلام محلية "أن قيس سعيد أراد

يستغل خصوم الرئيس التونسي قيس سعيد ارتباكهم، وخصوصا على الصعيد الدبلوماسي، لتسجيل نقاط على حساب تآكل رصيده الشعبي. وتجلت ذلك بعد إقدام رئاسة الجمهورية مؤخرا على إقالة مندوب تونس الدائم لدى الأمم المتحدة بشكل مفاجئ، فيما يرى متابعون أن الأداء المتخبط للرئيس يصب في مصلحة حزب النهضة والتحالف البرلماني الذي يدعمه.

تونس - طالبت الرئيس التونسي قيس سعيد موجة جديدة من الانتقادات على خلفية الإقالات والتعيينات الأخيرة صلب الدبلوماسية التونسية، إضافة إلى موقفه من حكومة هشام المشيشي الذي بدأ متشنجا ويوحى ببوار أزمة بين الرئاسة والحكومة من شأنها أن تعقد المسار السياسي أكثر بدل حللته.

وقال الأمين العام للاتحاد الشعبي الجمهوري لطفي المراهي خلال مؤتمر صحافي الإثنين، إن "حالة التشنج السائدة في الحياة السياسية وحده رئيس الجمهورية يتحمل جانبا منها". وأضاف أنه من المفترض أن يلعب رئيس الدولة دوره الدستوري كرمز للوحدة الوطنية وحكم في الساحة السياسية ومتفرقة عنها إلا أنه أصبح طرفا في هذه العملية.

ومنذ إعلان المشيشي تشكيلته الوزارية طفت على السطح بوادر خلافات بين سعيد ورئيس الحكومة الذي اختاره لتولي هذا المنصب بشأن الشخصيات المقترحة لتولي حقايب وزارية بعينها مثل وزارتي الدفاع والثقافة.

وتوقع متابعون مشهدا سياسيا مضطربا، إذ ازدادت حدة الخلافات بين رئاسة الجمهورية ورئاسة الحكومة خاصة وأن المشيشي أبدى توددا للحركة النهضة صاحبة الكتلة البرلمانية الوازنة التي تريد الحد من نفوذ الرئيس والتشويش على أدائه، لضمان تمرير حكومته في خطوة فسرها متابعون بمثابة الخروج من عباءة الرئيس الذي يخوض معركة شرسة على الصلاحيات مع رئيس البرلمان وحركة النهضة راشد الغنوشي.

وشدد المراهي على أن "رئيس الجمهورية أصبح بدوره مبهتسا في قصر قرتاج وخرج من الخارطة السياسية بعد اختياره شخص من خارج السلطة

توجس من طاقة استيعاب المستشفيات التونسية مع تسارع الإصابات بكورونا

الفايروس أصيب بعد قرار إعادة فتح الحدود أمام الرحلات الدولية في 27 يونيو الماضي، إثر فترة إغلاق تراكفت مع الحجر الصحي العام امتدت لأكثر من ثلاثة أشهر.

وأصيب 5434 شخصا بالفايروس منذ ذلك التاريخ، ما يشكل ضغطا حقيقيا على المستشفيات العمومية التي تعاني أصلا من نقص في التجهيزات والكوادر الطبية.

وتبدو المخاوف مضاعفة مع الإعلان عن إصابة عدد من الأطباء بالفايروس وتسجيل أول حالة وفاة لطبيب باحد مستشفيات العاصمة السبت الماضي جراء الوباء.

وقال رئيس الحكومة هشام المشيشي إن وضعية المستشفيات لا تستجيب لتطلعات البشرية.

وتسجل تونس منذ أكثر من أسبوع معدل إصابات بالفايروس يفوق 300 إصابة يوميا. والخميس الماضي أعلنت وزارة الصحة عن تسجيل 465 إصابة في 24 ساعة، وهو رقم غير مسبق منذ بداية تفشي الفايروس في البلاد في مارس الماضي.

وتسجل تونس منذ أكثر من أسبوع معدل إصابات بالفايروس يفوق 300 إصابة يوميا. والخميس الماضي أعلنت وزارة الصحة عن تسجيل 465 إصابة في 24 ساعة، وهو رقم غير مسبق منذ بداية تفشي الفايروس في البلاد في مارس الماضي.

وتسجل تونس منذ أكثر من أسبوع معدل إصابات بالفايروس يفوق 300 إصابة يوميا. والخميس الماضي أعلنت وزارة الصحة عن تسجيل 465 إصابة في 24 ساعة، وهو رقم غير مسبق منذ بداية تفشي الفايروس في البلاد في مارس الماضي.

وتسجل تونس منذ أكثر من أسبوع معدل إصابات بالفايروس يفوق 300 إصابة يوميا. والخميس الماضي أعلنت وزارة الصحة عن تسجيل 465 إصابة في 24 ساعة، وهو رقم غير مسبق منذ بداية تفشي الفايروس في البلاد في مارس الماضي.

وتسجل تونس منذ أكثر من أسبوع معدل إصابات بالفايروس يفوق 300 إصابة يوميا. والخميس الماضي أعلنت وزارة الصحة عن تسجيل 465 إصابة في 24 ساعة، وهو رقم غير مسبق منذ بداية تفشي الفايروس في البلاد في مارس الماضي.

وتسجل تونس منذ أكثر من أسبوع معدل إصابات بالفايروس يفوق 300 إصابة يوميا. والخميس الماضي أعلنت وزارة الصحة عن تسجيل 465 إصابة في 24 ساعة، وهو رقم غير مسبق منذ بداية تفشي الفايروس في البلاد في مارس الماضي.

وتسجل تونس منذ أكثر من أسبوع معدل إصابات بالفايروس يفوق 300 إصابة يوميا. والخميس الماضي أعلنت وزارة الصحة عن تسجيل 465 إصابة في 24 ساعة، وهو رقم غير مسبق منذ بداية تفشي الفايروس في البلاد في مارس الماضي.

وتسجل تونس منذ أكثر من أسبوع معدل إصابات بالفايروس يفوق 300 إصابة يوميا. والخميس الماضي أعلنت وزارة الصحة عن تسجيل 465 إصابة في 24 ساعة، وهو رقم غير مسبق منذ بداية تفشي الفايروس في البلاد في مارس الماضي.